المحاضرة الثامنة: البنوك التجارية

1.7 التمويل

ان المشكلة الأساسية في الاقتصاديات المتقدمة اليوم مرتبط بالسيولة، من خلال كيفية تجميعها من أصحاب الفائض ثم كيفية استعمالها، أما المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الفائض مع أصحاب العجز يسمى "السوق المالي" والعملية التي من خلالها يتم تحويل الأموال بين الطرفين تسمى عملية التمويل.

يعرف التمويل على أنه عملية توفير المال الكافي من أجل دفع المصاريف المتعلقة بتحقيق مشروع ما، أي هو "الحصول على رأس المال النقدي (بمختلف مصادره) لإنفاقه على استثمارات إنتاجية أو انفاقه على أغراض استهلاكية. أما تمويل الاقتصاد فيقصد به مجموعة الميكانزمات التي يقوم بها الاعوان الاقتصاديون (عائلات، مؤسسات، إدارات) لإشباع حاجاتهم المالية، ويمكن تحقيقها بواسطة الأموال المجمعة الادخارية (تمويل غير تقليدي) أو بواسطة خلق النقود (تمويل تقليدي)، وبالتالي هناك نوعين من التمويل، تمويل مباشر وهذا عندما يعني الاتصال المباشر بصاحب المقدرة المالية، وتمويل غير المباشر ويعني أن عملية التمويل تتم عن طريق وساطة مالية.

أما الشكل الموالي فهو يوضح الطرق التي يتم بها تمويل المؤسسة من مصادر خارجية:

الشكل (08): مخطط توضيحي لطرق التمويل الخارجي

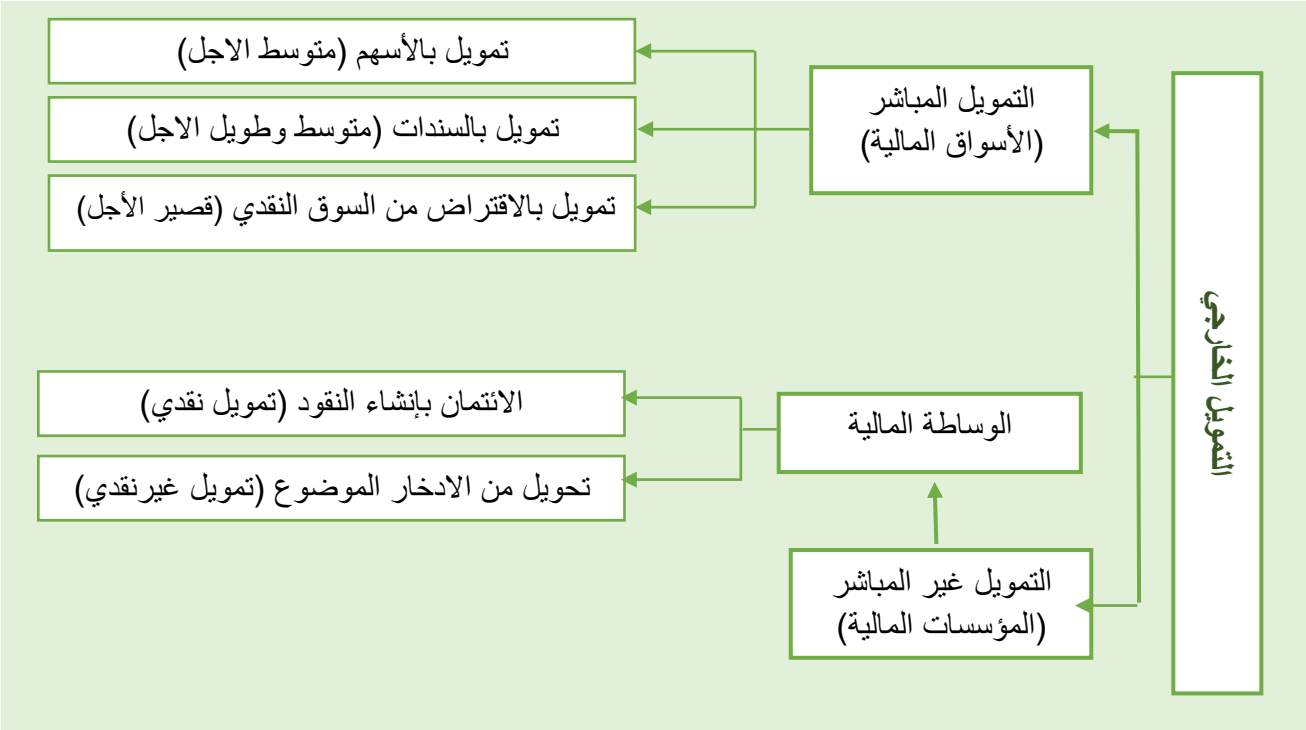

المصدر: سليمان بوفاسة "أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي" ص 80 –بتصرف–

2.7 الوساطة المالية:

1.2.7 تعريف الوساطة المالية

هي عبارة عن مؤسسات مالية (مصرفية وغير مصرفية) تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الافراد والمشروعات والحكومة لتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات لاستعمالها في الأغراض الاقتصادية، وهي بذلك تربط بين جانب الادخار وجانب الاستثمار حيث تؤمن للأول الأصول وللثاني الأموال.

وقد تحتم وجود الوساطة المالية بسبب الصعوبات الناجمة عن العلاقات المالية المباشرة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، كعدم تعارف طرفي العلاقة المباشرة وعدم التوافق بين حجم الفائض مع حجم العجز بالإضافة الى عدم قدرة المقرض تقدير كل الاخطار المحتملة مما يقلل من فرص التوظيف الجيد للأموال.

2.2.7 أهمية الوساطة المالية:

لا تقتصر أهمية الوساطة المالية على أصحاب العجز فقط بل تشمل كذلك أصحاب الفائض المالي والوساطة المالية في حد ذاتها والاقتصاد الوطني ككل.

فوجود الوساطة المالية في النظم المالية المعاصرة يؤدي الى تحقيق وفرات اقتصادية تعمل على التخفيض من الضياع الاقتصادي، المتمثلة في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات المالية حول الأوراق المالية من طرف المدخرين، تخفيض حجم المخاطرة لدى راغبي الاستثمار.

الجدول (08): أهمية الوساطة المالية

	أهمية الوساطة المالية
الفائض المالي بالنسبة لأصحاب	*حفظ الأموال المودعة بأمان من الضياع والسرقة وغيرها
	*توفير السيولة في أي وقت يحتاج صاحب الأموال المودعة الى جزء من أمواله
	*تجنب مخاطر عدم التسديد في حالة الإقراض المباشر
	*توفير الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين
لأصحاب العجز بالنسبة	*توفير الأموال اللازمة في الوقت المناسب على اعتبار أن الودائع المتحصل عليها تكون في كل وقت.
	*توفر مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية.

	*توفر قروض بتكاليف أقل نسبيا مما تفرضه العلاقة المباشرة للاقتراض.
بالنسبة للوساطة المالية ذاتها	– تحصل على فوائد من أصحاب العجز نظير النقود الممنوحة لهم.
	– استعمال موارد غير مكلفة متمثلة في الودائع الجارية في أوجه متعددة تعود عليها بالأرباح
	– بحصولها على الودائع تستطيع أن توسع من قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع، وهذا يعني أنها تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه كودائع.
بالنسبة للاقتصاد الوطني	*تفادي عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي. من حيث الوقت أو من حيث قيمة المبلغ المالي المقدم.
	*تقليص اللجوء الى الإصدار النقدي الجديد
	*توفير الأموال اللازمة للتمويل من خلال تعبئة المدخرات وتحويلها إلى قروض.

3.2.7 مؤسسات الوساطة المالية

المؤسسات المالية الوسيطة هي عبارة عن مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة القصيرة والطويلة الاجل في سوقي النقد والمال، وتقوم بدور الوساطة المالية بين المقترضين بهدف تحقيق الربح. يمكن تقسيمها إلى قسمين: مؤسسات ودائعيه ومؤسسات غير ودائعيه.

1- المؤسسات المالية الودائعية:

أ. **البنك المركزي:** مؤسسة عمومية تأتي على قمة الجهاز المصرفي، مهمته الأساسية اصدار النقود القانونية، وهو في خدمة الدولة، اذ يقوم بالاحتفاظ بحسابات المصالح والهيئات الحكومية وذلك بإيداعها لأموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي وتدفع مصروفاتها عن طريقه. كما أنه يقوم بتقديم القروض لها سواءا قروض قصيرة الاجل أو قروضا طويلة الاجل. كما يعتبر الملجأ الأخير للإقراض فهو يحتفظ بالاحتياطات النقدية لديه الخاصة بالبنوك التجارية والبنوك الأخرى. ويقدم لها القروض مقابل خصم الأوراق المالية معتمدا على الاحتياطات النقدية لديه.

ب. **البنوك التجارية:** يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض)، اذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل.

كما يقدم القروض لهم. ويطلق على البنوك التجارية اصطلاح "بنوك الودائع"، فهي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي الودائع الأفراد تدفع عند الطلب أو لأجل قصير أو طويل، ثم استخدام هذه الودائع في منح القروض للمتعاملين الاقتصاديين.

ج. **البنوك المتخصصة:** هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، ولا تعتمد كثيرا في مواردها على الودائع بل تركز على رأس مالها ومن القروض والسندات التي تصدرها، وحتى تتمكن من تلبية ذلك يشترط عند تأسيسها توافر رأس مال كبير نسبيا ثم الى اصدار السندات وقبول الودائع لأجل، ومن بين البنوك المتخصصة نذكر[1]:

الشكل (09): المصارف المتخصصة

المصدر: عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي "أساسيات العمل المصرفي" ص 18 (بتصرف)

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي "أساسيات العمل المصرفي" ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 17-18.

د. **البنوك الإسلامية**

تعمل هذه البنوك وفقا للمقاصد والقواعد الشرعية (الإسلامية)، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]. بالتالي يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي بديلا عن طرق التمويل التقليدية، كما يركز أكثر على التمويل الحقيقي. ويشمل التمويل المصرفي الإسلامي العديد من المجالات بين زراعي، صناعي، تجاري، خدمي وحتى عقاري، والذي يمكن أن يكون ماديا أو نقديا. تنقسم أساليب التمويل الإسلامية الاستثمارية إلى ثلاثة أقسام، يضم القسم الأول مختلف الأدوات التي تقوم على أساس تقاسم العوائد سواء كانت خسائر أو أرباح، وتمثلت تلك الأدوات في كل من المضاربة، المشارك والمزارعة/المساقاة/المغارسة. يضم القسم الثاني مجموعة من الأدوات التي تقوم على أساس العائد الثابت، وهي عبارة عن أدوات تقوم على أساس بيع الأصول كالمرابحة، السلم والاستصناع أو على أساس بيع منافع الأصول كالإجارة. أما القسم الثالث، فضم مجموعة من الأدوات التمويلية الحديثة والمتمثلة في الصكوك والمحافظ والصناديق الاستثمارية.

2- **المؤسسات غير الودائعية (غير مصرفية)**: هذه المؤسسات لا تعتبر بنوكا وانما مؤسسات مالية غير بنكية تعمل على تقديم الخدمات المالية ماعدا تلقي الودائع، ونذكر أهمها:

أ. **شركات التأمين**: تحصل على مواردها بصفة عامة في شكل أقساط دورية للتأمين ويتم الدفع للمستأمن صاحب الأقساط (أو غيره من المستفيدين حسب الأحوال) عادة دفعة واحدة كتعويضات إذا حدثت الاخطار، أما الفترة التي لا تحدث فيها أخطار فإنها تقوم باستثمار كل الأقساط في مشاريع استثمارية.

ب. **شركات الاستثمار**: هي شركات تستثمر رؤوس الأموال التي تحصلُ عليها من خلال إبرام العقود، والاتفاقيات مع مجموعةٍ من الأشخاص الذين يمثلون شخصيّاتٍ فرديّة، أو مؤسسات أعمال. تسعى شركات الاستثمار إلى توفير مجموعةٍ من الحسابات الاستثمارية، وتعرف باسم (صناديق الاستثمار)، والتي يتم إيداع المال فيها من أجل استثمارها في مجموعةٍ من المشروعات، أو النشاطات الماليّة.

[2] أشرف محمد دوابة، "**التمويل المصرفي الإسلامي، الأساس الفكري والتطبيقي**"، دار السلام، القاهرة، 2015، ص 21.

ج. شركات التمويل:

هي مؤسسات تقدم قروضا للأفراد والمؤسسات، الا أنها لا تتلقى الايداعات النقدية من العملاء. تحقق شركات التمويل أرباحا من أسعار الفائدة وهي الرسوم التي تفرض على قروضها، والتي عادة ما تكون أعلى من أسعار الفائدة التي تفرضها المصارف على عملائها.

4.2.7 وظائف الوساطة المالية:

من أقدم وأهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، بحيث تقوم هذه البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية بما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية. وتتثمل وظيفة الوساطة المالية في:

1- **تلقي الودائع**: للودائع أهمية كبيرة في النشاط المصرفي كونها تغذي المصارف بالأموال الضرورية لمباشرة أعمالها وتزيد من قدرتها على خلق نقود الودائع ومنح الائتمان. وهي مؤشر رئيسي لقياس مدى ثقة الجمهور في المصرف. وباعتبار الودائع أهم مصدر التمويل للبنوك التجارية فإنها تسعى دائما على تنميتها بنشر الوعي المصرفي والادخار بين الناس بالإعلانات وفتح الوحدات المصرفية في كل مكان، وكذلك بتشجيع الافراد على الإيداع بتبسيط إجراءات التعامل، والى غير ذلك من التشجيعات.

2- **منح القروض**: يتمثل الوجه الثاني لوظيفة الوساطة المالية في إعادة توظيف الموارد المتحصل عليها بمنح القروض والتي تختلف أشكالها من حيث طبيعتها وأهدافها ومدتها، مع قبول دفع نسبة فائدة تحدد مسبقا[3]. وبفضل هذه الفائدة تسعى المصارف الى الحصول على أكبر فائدة ممكنة في أقل وقت ممكن عن طرق الزيادة في الائتمان، مع مراعاة عدم نفاذ السيولة النقدية لمواجهة طلبات المودعين.

[3] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي "أساسيات العمل المصرفي" مرجع سابق، ص 35.

الشكل (10): أنواع القروض المصرفية

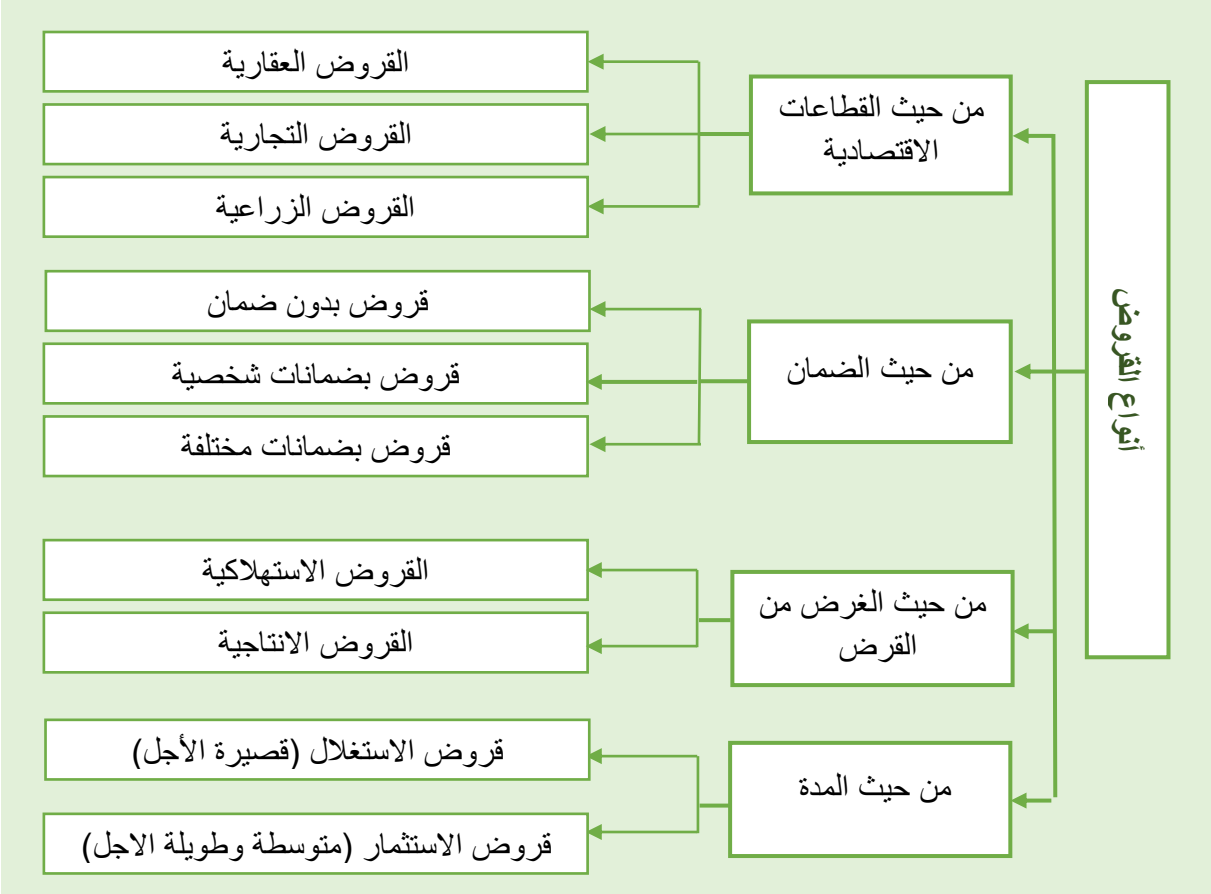

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر متعددة

1- .